النشرة المصرفية العربية

الفصل الرابع
كانون الأول/ديسمبر 2012

الورقة الثالثة

قانون الالتزام الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية "FATCA"
وعولمة القوانين

إعداد:

علي بدران
مدير وخبير مصرفي

References: www.irs.gov (Internal Revenue Service web site of U.S. government agency)

مقدمة

تعتبر الضريبة اداة مهمة من أدوات السياسة المالية، فهي المكون الاساسي لمصادر الدخل في الدولة، وتشكّل جزءا" مهما" من الموازنة العامة، وتهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإعادة توزيع الدخل وتحفيز الاستثمار وفق أولويات التنمية. ولكي تؤدي الضريبة أهدافها لا بد من توافر التشريع الضريبي السليم والعادل والشفاف وتقبّل المكلفين لهذا التشريع وعدم اللجوء إلى التهرب الضريبي الذي له آثار سيئة في مالية الدولة وعدم تحقيق عدالة النظام الضريبي .

يتمثل التهرب الضريبي في عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المتوجبة عليه والتخلص الكلي من التزامه القانوني، أو في محاولة المكلف من تخفيض عبئه الضريبي مستعيناً بذلك بكافة الطرق والوسائل، من عدم الامتثال للنصوص التشريعية واستعمال الثغرات القانونية للتفلت من الضريبة، وقد يقوم بتحويل أرباحه أو المبالغ والأرصدة المتوجب عليها ضريبة إلى خارج البلد الذي يعمل فيه خصوصاً عندما تكون مرتفعة.

جاء قانون الالتزام الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية FATCA، للوصول إلى المواطنين الأميركيين خارج الولايات المتحدة المتهربين من دفع الضرائب، لكي يمنع ويحد من التهرب الضريبي، بحيث يتوجب على جميع المواطنين الحاملين الجنسية الأميركية العاملين خارج الولايات المتحدة الأميركية، والذين ينطبق عليهم هذا القانون دفع الضريبة المستحقة. كما يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية في العالم الإبلاغ عن حسابات العملاء الأميركيين لديها، ليصار إلى تتبع الضرائب المتوجبة لصالح وزارة الخزانة الأميركية .

بانتظار صدور الصيغة النهائية من التشريع المتعلق بهذا القانون، واحتمال إبرام اتفاقيات حكومية **Inter-Governmental Agreement** أو اتفاقيات بين وزارة الخزانة الأميركية والمصارف والمؤسسات المالية " **FFI** " و (The Internal Revenue Service) " **IRS** "

في مجال التحصيل الضريبي يحدث حالياً ورشة عمل طويلة وعبء إداري مكلف في النظام المصرفي اللبناني، كما في كل الأنظمة المصرفية في العالم، نظراً إلى التشعبات وبعض التعقيدات التي لا تزال خاضعة في بعض بنود القانون لمناقشات بين وزارة الخزانة الأميركية والدول حول آلية التطبيق، لتكفل لها تحصيل الضرائب من المواطنين الأميركيين غير المقيمين، وعدم تسهيل أي محاولة للتخلّف عن دفع الضرائب المتوجبة عليهم .

بالرغم من أن قانون FATCA طوعي، فهو أميركي الجنسية صادر عن السلطات الأميركية، وليس له سلطة إجرائية على المصارف اللبنانية ومصارف العالم، إلّا انه مزود بكافة الوسائل الالزامية الفعّالة لكافة المصارف والمؤسسات المالية حول العالم، كما أنه الزامي للشركات التي يعمل فيها أميركيون، وذلك بحكم العولمة المالية Globalization . فالعالم لم يعد يقبل بوجود جنات أو محميات ضريبية، أو بلدان خارج قواعد العولمة، ومبدأ التساوي في الفرص والمنافسة العادلة، نتيجة زيادة نشاطات تبييض الاموال الناجمة عن النشاطات غير القانونية ودورها في تسهيل التهرب الضريبي وتغطية بعض أنواع النشاطات غير الشرعية .

العولمة تميل بطبيعتها الى إزالة الخصوصيات المحلية ووضع تشريعات يتم الاخذ بها من جميع البلدان. لكن ذلك يتم على حساب المزيد من الاوضاع الخاصة وحرية الحركة التي تمتعت بها المصارف لعقود طويلة. وفي ظل هاجس السيادة والمبادئ الوطنية وصعوبة مواجهة هذه العولمة، حيث خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والسيادية.

المصارف اللبنانية مجبرة على التفاعل إيجاباً مع القانون الأميركي FATCA، لجهة الإبلاغ عن المواطنين الأميركيين الذين لديهم حسابات لديها، وبالتالي إن تنفيذ هذا القانون أمر محتوم يلزم المصارف الإفصاح عن حركة حسابات الأميركيين في القطاع المصرفي اللبناني،

نص القانون، اقتطاع ضريبي بنسبة 30 في المئة يفرض على أي دفعة من مدخول أميركي، أو إيرادات بيع الأسهم أو أدوات الدين الأميركية ،أي على كل المداخيل التي تحققها على الأصول الأميركي، وذلك من حسابات المصرف اللبناني أو الاجنبي لدى المصارف الأميركية، الذي لم يبلغ عن اسم عميله حامل الجنسية وفق لوائح الخزانة الأميركية.
بهذا القانون تكون الولايات المتحدة الأميركية قد حولت المصارف والمؤسسات المالية والشركات في العالم، وكل جهة يعمل فيها أو يستثمر لديها من أصحاب الجنسية الأميركية، ودون أي تكلفة إضافية إلى جهاز مساعد لتحصيل وإدارة الضرائب الأميركية. **وبمعنى آخر الى موظفي تحصيل بلا أجر ودون أي مردود لحساب جابي الضرائب الأميركي**، مما يوجب إجراء تعديلات أساسية في أنظمة المحاسبة والتدقيق والمعلوماتية، وتكلفة كبيرة على المصارف والشركات والمؤسسات المنقذة للتصريح، والاستعداد لتكون جاهزة للالتزام بالقانون الأميركي FATCA والذي سيبدأ العمل به على مراحل اعتبارا من العام 2013 .
وللمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة تُجبر المؤسسات غير الأميركية، بموجب القانون الجديد على أن تقدم مباشرة إلى مصلحة الضرائب الأميركية **IRS** The Internal (Revenue Service) أسماء الأفراد والمؤسسات الأميركية التي تتعامل معها أو تملك حصصاً فيها، وأن تصرّح بالعوائد التي يحققها الأفراد وأصحاب المؤسسات الأميركيون جراء تعاملهم مع المؤسسات غير الأميركية .

الغاية من تطبيق قانون FATCA

بعد أزمة الرهن العقاري التي ضربت اقتصاد الولايات المتحدة عام 2008، وبعد دخول الاقتصاد العالمي أزمة ركود، ارتأت إدارة الرئيس أوباما الأميركية إقرار قانون FATCA من مصدر إنقاذ يأتي من خارج قاعدة المكلفين المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية، والذي يستهدف حمَلة الجنسية الأميركية خارج الحدود للمساهمة في دفع الضرائب مع المكلفين المقيمين في الولايات المتحدة في ظل استمرار تباطؤ الاقتصاد الأميركي، ومن أهم الاهداف التالي :
- ضبط تهرّب المواطنين الأميركيين من دفع الضرائب المتوجبة عليهم، عبر اللجوء إلى فتح حسابات في المصارف أو الصناديق الاستثمارية أو غيرها من القنوات المالية خارج الولايات المتحدة الأميركية.
- مواجهة عمليات التهرب الضريبي من خلال تفعيل دور المؤسسات المالية الأجنبية في مساعدة الولايات المتحدة الأميركية في هذه المهمة، وتحديد هوية الأشخاص الأميركيين المحتفظين بحسابات أجنبية في تلك المؤسسات إضافة للإبلاغ عنها.
- جمع المعلومات عن الأميركيين أصحاب الحسابات في أي مكان من العالم، والمحتفظين بأصول مالية خارج الولايات المتحدة، أو الكيانات التي يمتلك فيها أميركيون حصصا" تزيد عن عشرة في المئة وذلك بهدف إحصاء عدد المتهربين وتحصيل تلك الضرائب .
– تعويم صناديق الخزانة الأميركية بنحو8.7 مليار دولار أميركي إضافية سنوياً، من خلال عدم تحصيل الضرائب من أميركيين وكيانات مالية خارج الولايات المتحدة الأميركية نتيجة التهرّب الضريبي .
– تعتبر المصارف والمؤسسات المالية إحدى ساحات الحرب على تبييض الاموال، وهذا الواقع استدعى اهتماما" خاصا" لإيجاد قوانين وإجراءات، ومطالبة المصارف في العالم بالتعاون في اللوائح التي تردها من المراجع الدولية بشأن حسابات يشتبه في علاقتها بهذا الموضوع. وفي هذا المجال برز الخوف الأميركي بإصدار قانون الالتزام الضريبي الأميركي FATCA .

– من لديه عنوان بريدي للمراسلة " hold mail " أو برعاية "in care " أو عنوان سكن ، أو صندوق بريد .
– من لديه رقم هاتف في الولايات المتحدة الأميركية .
– من أعطى تعليمات بتحويل مبالغ إلى الولايات المتحدة أو استلام حوالات منتظمة من الولايات المتحدة .
– من منح توكيلا" لحساب أو سلطة للتوقيع لشخص لديه عنوان في الولايات المتحدة .
– الحصول على أي مدخول من الولايات المتحدة الأميركية .
– الشركات المسجلة في الولايات المتحدة الأميركية .
– الشركات المسجلة خارج الولايات المتحدة الأميركية، والتي يملك فيها كل من ذكر أعلاه 10 في المئة من رأسمالها أو أكثر.

يتوجب على كل من تنطبق عليه الشروط أعلاه أن يصرح عن كل إيراد ناجم عن عمل، أو فوائد أو انصبة أرباح أو إيجارات أو بيع عقار أو أسهم وأي مصدر دخل آخر .

إلا ان التصريح لا يعني توجب الضرائب حكماً على المعنيين، إذ أن القانون يعفي إيرادات الأجور في حال التصريح لغاية سقف معين وهو حتى 92،900 ألف دولار أميركي للسنة الضريبية 2011 ليكون الباقي غير مشمول، وإذا كان الشخص المعني يسدد ضرائب الدخل المتوجبة عليه حيث يقيم فإن المبالغ تحسم من الضريبة الأميركية . كما يفترض التصريح عن أرصدة الحسابات المصرفية، أو مجموع الارصدة التي يتخطى مجموعها سقف 10 ألاف دولار، اضافة الى كل ما يمهر بالتوقيع حتى وان كان المعني مدير محاسبة على سبيل المثال، إذ يفترض أن يصرّح عن كل حسابات القبض لمصلحة الغير، لمجرد أنه يمهر تلك الحسابات بتوقيعه .

وقد أصدرت مصلحة الضرائب الأميركية جدولا" حمل الرقم 8938، بهدف التصريح عن الاصول المالية التي تصل الى سقف يتراوح بين 400 و600 ألف دولار أميركي في السنة للمتزوجين، ونصف هذه القيمة لغير المتزوجين[1].

التحديات والمخاطر لقانون FATCA

سيترك قانون FATCA انعكاسات على المصارف والمؤسسات المالية وغير المالية، وسيشمل مفاعيل هذا القانون كل مصارف العالم، إن تقيد المصارف والمؤسسات المالية بأحكامه سيلقي أعباء" وجهودا" كبيرة لتزويد IRS بالمعلومات المطلوبة من خلال التالي :

– تحمّل المصارف والمؤسسات الموقعة للاتفاقية كلفة التطبيقات العملية للالتزام بمتطلبات القانون، من خلال إضافة أعباء تشغيلية جديدة ناتجة عن هذه المتغيرات، وكلفة إضافية في حال تم تعيين مسؤولين عن تطبيق هذا القانون، مع الاخذ بعين الاعتبار الموارد البشرية اللازمة لحسن التطبيق، وضرورة توفر المؤهلات والخبرات الجيدة والمختصين في هذا المجال .

– مخاطر عدم التطبيق السليم لقانون FATCA، وضرورة تدريب العاملين في المصارف على تطبيق هذا النوع من القوانين الملزمة، وعدم تقديم أي نصح للتهرّب من خلال أخلاقيات المهنة (**Bank Ethics**) والاحترام الكامل لسرية المعلومات، فلا يجوز خرق هذا المبدأ

---

[1] -www.irs.gov (Internal Revenue Service web site of U.S. government agency)

- عنوان الإقامة في الولايات المتحدة الأميركية .
- الاسم والعنوان والرقم الضريبي **(TIN)** لكل أميركي أو مؤسسة أميركية تملك حصة في أي مؤسسة غير أميركية .
- رقم الحساب، ورصيد أو قيمة الحساب في نهاية السنة المالية (Year-End) .
- العوائد التي يحققها صاحب الحساب الأميركي، على أن يتضمن البيان السحوبات والإيداعات التي أجريت على الحساب Gross Receipts /Gross Withdrawals from (the Account)

بعد مرحلة توقيع الاتفاقية المتوقعة بين مصلحة الضرائب الأميركية IRS والمصارف والمؤسسات ، سوف تبدأ مرحلة تبادل ونقل المعلومات عن المكلفين الأميركيين عبر الانترنت، وهي مرحلة جديدة في تطبيق مقاربة مشتركة لمكافحة التهرب الضريبي على قاعدة تبادل المعلومات بصورة تلقائية .

إن اتفاقية تسديد الالتزامات الضريبية المتعلقة بالحسابات في الخارج، ستلزم المصارف نقل المعلومات حول الارصدة التي يمتلكها رعايا أجانب الى الادارات الضريبية في الدول المعنية، من خلال نماذج صادرة عن IRS يجب تعبئتها من قبل العملاء الذين تم تعريف حساباتهم على أنها تخضع لقانون FATCA، **وفقا" لكل نوع من المؤشرات أو الدلائل (Indicia) الخاصة بكل عميل مثل نموذج W-9 أو نموذج W-8BEN .**

وبذلك يكون هناك أربع مراحل لآلية تطبيق قانون FATCA :

1- مرحلة تحديد وتعريف وتعيين الحسابات الأميركية US Accounts .

2 - مرحلة الحصول على كتاب التنازل (Waiver) عن السرية المصرفية للمصرف، الموقع من العميل لغايات قانون FATCA فقط .

3- تقديم التقارير الدورية من المصارف والمؤسسات الى IRS (Reporting) .

4- معاقبة الحسابات المخالفة أو غير الملتزمة (recalcitrant accounts) وهي على الشكل التالي :

أ- فشل الالتزام بالحصول على المعلومات المطلوبة .

ب-عدم تزويد النموذج w-9 بناء" لطلب " FFIs " مصارف والمؤسسات المالية الاجنبية.

ت-عدم تحديد الاسم الصحيح والرقم الضريبي.

ث-عدم الموافقة على رفع السرية المصرفية.

إن الحسابات المخالفة يجب تصنيفها وتبويبها الى ثلاث مجموعات :

1- الحسابات غير الملتزمة مع الدلائل الأميركية (US Indicia) .

2- الحسابات غير الملتزمة مع عدم وجود الدلائل الأميركية (Non - US Indicia) .

3- الحسابات الراكدة (Dormant Accounts) .

في نهاية السنة المالية يتم إرسال تقارير الى **IRS** عن قيمة وعدد الحسابات غير الملتزمة التقيد بقانون FATCA.

العقوبات المفروضة في حال عدم الالتزام بالقانون

إن عدم الالتزام بقانون FATCA ليس خيارا" أمام المصارف والمؤسسات المالية، فقد يسفر عن أضرار تجارية ومالية ومخاطر السمعة (**Reputational Risk**) التي قد تصيب أي مؤسسة او مصرف، ومن باب الحرص على مصالح بلدانها واقتصاداتها بشكل عام، لأنها

العملاء في المصارف مجبرين في المرحلة الاولى إلى التصريح عن وجود الجنسية الأميركية لديهم، أو أي شروط قد تنطبق عليهم بموجب قانون FATCA من خلال توقيعهم على استبيان أو نموذج KYC الذي يتم تحديثه في المصارف بما يتلاءم مع القانون الجديد، وفي مرحلة لاحقة أن رفع السرية تستوجب موافقته الخطية المسبقة، وهي بمثابة تنازل عن السرية المصرفية لصالح جهة محددة ومحصورة بتزويد **IRS** في الولايات المتحدة بالمعلومات المتعلقة بحساباتهم بموجب التصنيف المعتمد في القانون المذكور .

إن محاربة التهرب الضريبي يطال السرية المصرفية التي شكلت منذ اقرارها في العام 1956 دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد الوطني اللبناني، وعاملا مهماً من عوامل القوة لهذا الاقتصاد من تداعيات الكثير من الأزمات العالمية والإقليمية والمحلية .

لا بد من الإقرار أن قانون FATCA يقلص السرية المصرفية بحدود معينة، **ومن خلال طلب التنازل الاجباري للعملاء عن هذه السرية**، والسماح للمصارف التي يتعاملون معها بتزويد **IRS** في الولايات المتحدة بالمعلومات المتعلقة بحساباتهم، لكنه تنازل محدود بموافقة صاحب العلاقة أي العميل نفسه لكن دون وجود خيارات اخرى لدى العميل .

وتشكل الأزمة التي تعرض لها بنك "UBS" السويسري (بنك سويسرا المتحد) مثالاً لعدم قدرة أي مصرف في عالم اليوم الحماية بالسرية المصرفية لإخفاء أي عملية مشبوهة، ومن بينها عمليات التهرب الضريبي . حيث تعرض المصرف المذكور بعد خسارة دعوى قانونية، إلى غرامة بقيمة 780 مليون دولار أميركي، بعد اتهامه بمساعدة حوالي 4000 مواطن أميركي ثري لإخفاء وتهريب الاموال . وقد تم تسليم مصلحة الضرائب الأميركية لائحة باسماء وعناوين الأميركيين الذين يتعاملون معه، سواء بايداع أموالهم لديه او شراء سندات دين او اسهم . وما حصل مع بنك "UBS" السويسري عزّز من قوة السلطات الأميركية لاستخدام قانون FATCA في وجه الأسواق المصرفية المستقطبة لحسابات Offshore الأميركية العائدة للافراد والمؤسسات كسويسرا، ولوكسمبورغ وجزر الكايمن، وليشتنشتاين وغيرها من الجنات الضريبية، وذلك بحثاً عن ايرادات ضريبية غير محصلة تصل إلى نحو 100 مليار دولار أميركي سنوياً وفق تقديرات الكونغرس الأميركي، أي ما يوازي نحو 4.3 في المئة من مجموع الضرائب التي تجنيها الحكومة الفدرالية والبالغة 2.3 ترليون دولار .

تجدر الاشارة الى أن كلٍ من المانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واسبانيا قد اتفقت مع الولايات المتحدة لتطوير اطار مشترك لجمع المعلومات حول الحسابات غير المقيمة للأميركيين لدى مصارفها، وارسالها الى الولايات المتحدة الأميركية مع العمل على تعزيز تبادل المعلومات المالية، استنادا" الى الاتفاقيات الضريبية القائمة في ما بين هذه الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إضافة الى أن للولايات المتحدة اتفاقية خاصة مع سويسرا تسمح للسلطات الأميركية بالتعرّف السريع على المواطنين الأميركيين، الذين لديهم حسابات غير معلن عنها في المصارف السويسرية، وقد عدلّت هذه الاتفاقية في أذار 2012 حيث اعتبرت خطوة أساسية نحو إلغاء السرية المصرفية بالنسبة للمواطنين الأميركيين .

أما بالنسبة إلى لبنان فإن قانون السرية المصرفية لا يعبّر عن سرية مطلقة، إذ يتم رفع السرية المصرفية عن حسابات كثيرة حيث تجوز بموجب القوانين والمعايير الموجودة، وتحديداً القانون الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم 318 الصادر عام 2001، حيث يحدد هذا القانون مهمة "هيئة التحقيق الخاصة " وهي هيئة مستقلة لدى مصرف لبنان ذات طابع قضائي، حيث تتمتع تلك الهيئة بالحق الحصري لرفع السرية المصرفية لصالح المراجع القضائية المختصة ولصالح الهيئة المصرفية العليا الممثلة بشخص رئيسها، وذلك عن الحسابات المفتوحة لدى المصارف أو المؤسسات المالية والتي يشتبه بأنها استخدمت لغاية تبييض الأموال .

متوقعة حول آلية تطبيق هذا القانون بما يتلاءم مع القوانين اللبنانية، والتي ستشكل الغطاء القانوني أو التنظيمي المطلوب للمصارف، ودون تعطيل أو اختراق للسرية المصرفية. وقد بدأت المصارف تحضيراتها التمهيدية بإحصاء عدد العملاء الذين ينطبق عليهم هذا القانون، مما يتطلب تعديل لبعض النماذج في عقود فتح الحسابات من نموذج "KYC" أو غيرها من المستندات والنماذج المطلوب توقيعها من العميل، لتكون بجهوزية تامة عند البدء بتطبيق القانون .

ولا يبدو أن هناك اي حاجة في الوقت الحاضر لتعديل تشريعات لغاية تطبيق قانونFATCA، بل الاكتفاء بتوقيع العميل كتاباً يسمح للمصرف بالإفصاح عن حساباته حسب مندرجات القانون المذكور لصالح مصلحة الضرائب الأميركية IRS، ويعفي المصرف من موجبات قانون السرية المصرفية و أي مسؤولية بهذا الخصوص .

إن الكتاب الذي سيوقعه العميل بهذا الخصوص، يتطلب موافقة السلطات النقدية للتأكد من أن ذلك هو جزئي ومحصور بضرورات التبليغ حسب مقتضيات قانون FATCA ودون وجود أي مخالفة أو تجاوز. ومن الأمور المهمة التي يشار إليها بضرورة التزام جميع أصحاب الودائع المصرفية حاملي الجنسية الأميركية أو الخاضعين للقانون المذكور، ضرورة الالتزام بإعطاء المصرف المعلومات الصحيحة، والتوقيع على النموذج المذكور لتجنب أي عقوبات مالية .

إن مصرف لبنان يتابع التطورات في المنطقة في ما يختص بقانون FATCA الذي سيطبق في العالم أجمع ، بغية إصدار التعاميم اللازمة ضمن صلاحياته وبانتظار إصدار وزارة الخزانة الأميركية النصوص التطبيقية والارشادية النهائية وآلية التنفيذ.

علماً أن مصرف لبنان يقترح على الحكومة إجراء تعديلات على بعض القوانين السارية، وإيجاد قوانين جديدة تماشياً مع التطورات العالمية في مجال المصارف والمؤسسات المالية ، ليبقى لبنان مندمجاً في النظام المالي العالمي . وقد تم عرض عدة قوانين جديدة وافقت عليها الحكومة في الفترة الأخيرة وأرسلت إلى مجلس النواب لإقرارها ، وتقضي بتعزيز مكافحة تمويل الإرهاب وفق التشريع اللبناني وتنظيم حركة النقد عبر الحدود.

اسباب قوة قانون FATCA

- إن قانون FATCA أميركي، وبالتالي غير ملزم خارج الولايات المتحدة الأميركية ، لكن يستمد هذا القانون قوته وطابعه الشمولي من كونه يمنح السلطات الأميركية، المقدرة والسيطرة على العمليات المصرفية أو المالية التي تجريها اي مؤسسة مصرفية غير متعاونة مع القانون لتجنب العقوبات المنصوص عنها. وتأثير ذلك على مخاطر السمعة Reputational Riskفي ظل التداخلات والارتباطات الموجودة بين مختلف الاسواق المالية المحلية والدولية .

- إن التعامل بالدولار الأميركي يلزم المتعاملين بهذه العملة التقيد بقانون FATCA، كي لا تتوقف المعاملات التي تمر عبر العملة الأميركية نظرا" لأهميتها في التجارة الدولية .

- آليات الدفع والتحاويل التي تمر عبر المصارف في الولايات المتحدة أو المصارف المراسلة، Correspondent Banksبحيث أن أغلب المصارف في العالم مجبرة على استخدام المصارف الأميركية. وبالتالي فهي ملزمة التقيد بقانون FATCA واي مخالفة، أو عدم التعاون سيؤدي إلى قطع العلاقات المصرفية وآليات الدفع .

- قانون FATCA أعطى سلطة لوزارة الخزانة الأميركية لتنظيم المعاملات المالية، وخاصة تلك التي تشمل الافراد والكيانات الاجنبية (Foreign Entities).

يبرز هنا أهمية إنشاء نظام تسوية مقاصة ومدفوعات عربية كاحد الحلول الناجحة في مواجهة هذه التحديات، أو أي تحديات مستقبلية على القطاع المالي والمصرفي العربي، ومن خلال

– الموعد الاقرب المطلوب لتطبيق الاقتطاع على الدفعات "العابرة Pass through "علما" أنه لا يزال بانتظار مزيد من الارشاد والتوضيح، و إن إعلان الاصدار لم يذكر نشر تاريخ الانظمة النهائية والذي من المتوقع حصوله بداية العام القادم .

خاتمـــــــة

تتجه المصارف اللبنانية إلى توقيع الاتفاقية الخاصة بقانون FATCA مع مصلحة الضرائب الأميركية IRS، وهذا أمر بديهي خصوصاً أن أغلب دول العالم وقعت او في طريقها غلى توقيع الاتفاقيات. **بالرغم من أن هذا القانون سيكون له أثر سلبي في قيمة التحويلات التي يتلقاها لبنان من المقيمين اللبنانيين في الولايات المتحدة الأميركية والخاضعين لهذا القانون،إلاّ أنه محدود،** لأنه يقتطع جزاً منها يعاد دفعه إلى IRS، باعتبار أن منشأ هذه التحويلات أميركي ويخضع بالتالي لقوانين بلد منشأ الدخل والارباح .

ان المصارف اللبنانية تعمل بحسب الاصول المهنية وتلتزم بالقوانين الدولية حفاظاً على السمعة والثقة، لدى المصارف اللبنانية الإرادة بأن تبقى ضمن العولمة المالية خدمة للاقتصاد الوطني، وبالتالي الحفاظ على علاقات مهنية وتعاون مع المصارف الأميركية المراسلة، بحيث ان قانون FATCA يعني المواطنين الأميركيين ولا يؤثر على المواطنين من جنسيات مختلفة.

لبنان قادر على تطبيق قانون FATCA، بالرغم مما يتطلبه من جهد وتكلفة من المصارف والمؤسسات المالية. وقد بادرت المصارف الى تهيئة بنيتها الادارية والمعلوماتية للتطبيق، ويتم وضع آليات لدى جميع المصارف لتطبيق هذا القانون بما يتلاءم مع القوانين اللبنانية، لا سيما قانون السرية المصرفية للحفاظ على الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني .

أن الاشخاص الذين سعوا للحصول على الجنسية الاميركية، أو ارتضوا الاقامة والعمل في الولايات المتحدة الأميركية، يتعين عليهم احترام قوانين بلدهم والسماح للمصارف حيث يودعون أموالهم الإفصاح عن حساباتهم، لتمكين هذه المصارف من مراسلة الخزانة الأميركية، والتصريح عن حساباتهم لغايات تسديد الضريبة المتوجة عليهم، وتسهيل الاجراءات الضريبية المنصوص عنها في قانون FATCA حفاظا" على سمعة القطاع المصرفي والتزامه المعايير الدولية لحماية الاقتصاد الوطني .

المتوقع أن خريطة توزيع عدد العملاء المعنيين بهذا القانون ليس كبيرا"، فهو يعني فقط المواطنين الأميركيين، ولن يكون هناك تأثير مهم لخروج بعض الودائع أو الاستثمارات، وان معظم الأميركيين يصرّحون بالاساس عن كامل أموالهم ومداخيلهم في الولايات المتحدة بشفافية الى حد كبير .

ولا يمكن للعميل الذي يريد التهرب من الضرائب عدم الافصاح، لأنه سيواجه باقفال حساباته من المصرف الذي يتعامل معه، أو إمكانية المرور من خلال هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، التي تملك صلاحية رفع السرية المصرفية، وهذا يتطلّب تعديل القانون رقم 318 ليكون التهرّب الضريبي احتيالا" يجيز كشف هوية العميل، أو من خلال إقرار مشروع القانون الخاص بالتهرّب الضريبي أو أي قانون آخر .